مسار الدراسات الفقهية المقارنة بالأنظمة

م	الفقرة	الوصف
١	التعريف بالمسار	دراسة لنظام أو موضوع معين، يقوم على المقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون من حيث إبراز أوجه التشابه، وأوجه الاختلاف فيما بينهما، وفق خطوات بحث معينة من أجل إمكانية الاستفادة من أحكام الشريعة الإسلامية، وربط الأنظمة الوطنية بها ، بغرض المساهمة الفعالة في تنظيم شؤون المجتمع وتعزيز علاقات أفراده .
٢	أهداف وأهمية المسار	• تجديد الفقه الإسلامي وتطويره بما يحقق المصالح الاجتماعية، واستنهاض همم الباحثين ليبذلوا وسعهم ويستفرغوا جهدهم في البحث عن الأصوب والأصلح والأنسب لعصرهم ومجتمعهم، ويؤصلوا ما يستجد من العلوم بإرجاعهم إلى أصولها المناسبة لها، اعتماداً على أصول الشريعة وقواعدها العامة التي تنضوي تحتها تلك الجزئيات. • إظهار محاسن الشريعة الإسلامية وإثبات تفوقها وتميزها على القوانين البشرية، وصلاحيتها لكل زمان ومكان، وأنه ما من نازلة تمر بالناس إلا في ديننا الحل المناسب. • المقارنة بين الشريعة الإسلامية والأنظمة تعين الباحثين على مهارة المقارنة والنقد والتقويم، وابتكار الحلول والبدائل الشرعية لمشكلات حياتهم اليومية، والتي لا يكاد يتعرضوا لها، خوفا من عدم قدرتهم على تأصيلها فقهيا ، أو ظنا منهم عدم معالجة الفقه الإسلامي لها. • تزويد الجامعات والمؤسسات بكفاءات علمية متميزة، مستوعبة لمقاصد التشريع الإسلامي، قادرة على الجمع بين الأصالة والمعاصرة. • المقارنة بين الشريعة الإسلامية والأنظمة تعين في تصور المسائل القانونية والنظامية تصورا صحيحا.
٣	فروع المسار	• المحور الأول: الأنظمة الجديدة، المبادئ القضائية. وفكرته : أن يختار الباحث النظام أو القانون الذي سيقارن به مثل :نظام الإفلاس، نظام الحماية من الإيذاء، نظام الجامعات، نظام المرافعات، نظام مزاولة المهن الصحية، نظام الإثبات ، نظام الأحوال الشخصية .. إلخ ، ويعمل الباحث في هذا المحور على تحليل دقيق لنصوص وأحكام النظام أو القانون موضوع المقارنة ، ويبين مدى موافقته للشريعة

أم لا ، ويستنبط النتائج من هذا التحليل ، مع التزام الموضوعية والحياد في عرض نصوص النظام ، فلا يرجح شيئا على آخر إلا بناء على عمق نظر وجودة تبصر.

المحور الثاني : التأصيل الشرعي للموضوعات القانونية .

وفكرته : أن يختار الباحث موضوعا قانونيا والعمل على تأصيله تأصيلا شرعيا ؛ اعتماداً على أصول الشريعة التي قعدتها ، ومقاصدها التي رامتها ، وهذا له دور في إقامة نهضة تشريعية لا يمكن تحقيقها في غياب الفقه الإسلامي بثراء مبادئه، وتأثيره في نفوس الناس، وطلبه للعدل المبتغى في الأنفس والمجتمعات، وهذه الدراسات تُعد جسرا مهما للانفتاح العلمي بغرض الجمع المرجو بين الشريعة والقانون؛ وتقريب البون الحاصل بينهما، وتضييق شقة الخلاف، والإسهام بذلك في بناء تقارب الآراء من خلال بسط وجهات النظر المختلفة، وإجراء المداولات العلمية المثمرة ، وهذا المحور واسع الاستعمال في كل فروع القانون المختلفة، والمقارنة فيه تكون أسلوبا شاملا لكل مسائل البحث، وإما أن تنحو إلى اعتمادها في أجزاء منه بحسب الحاجة ، ومن فروع المحور المهمة التي تحتاج إلى دراسة وتأصيل وتكييف شرعي ؛ لائحة مخالفة الذوق العام مثلا ،وغيرها من اللوائح الأخرى.

المحور الثالث: القواعد والضوابط الفقهية المتولدة أو مستخرجة من القوانين والأحكام القضائية.

فكرته: أن يختار الباحث العناية بالقواعد والضوابط التي يختلط فيها نظر الفقيه مع تأثر القوانين والأنظمة بتلك القواعد أو الضوابط، فيدرسها دراسة تأصيلية تحليلية، من خلال الفروع الفقهية القديمة والمعاصرة مع دراسة بعض التطبيقات القضائية التي بني الحكم القضائي عليها ،أو تكون الدراسة من خلال النظر في الأحكام القضائية وتسبيباتها، ووضع القواعد والضوابط اللازمة لها ، مما يسهل الرجوع إليها في الوقائع المشابه لها .

المحور الرابع : النظريات

		وفكرته: أن يختار الباحث موضوعا من الموضوعات الفقهية، التي لم يُكتب فيها من قبل كنظرية فقهية ، وتكون الحاجة ماسة إلى دراسته كنظرية ،وإن كان قد كُتب فيه دراسات جزئية ، ويستطيع الباحثون من خلال هذه الدراسات صياغة مجموعة من النظريات المقارنة مع الشريعة الإسلامية ، بغرض سد الفراغ التشريعي الحاصل في القوانين، أو الوقوف على الثغرات في الأنظمة القانونية، واكتشاف مكامن النقص التي تشوبها مما يدفع المشرع الوضعي إلى إعادة النظر فيه تنقيحا وتعديلا، أو تتميما وتكميلا، وبهذا نضمن وجود قوانين بإمكانها مسايرة النسق المتسارع للحضارة الإنسانية. .
٤	مرحلة المسار	☑ الماجستير ☑ دكتوراه
٥	ضوابط التسجيل في المسار	• حصول الاشتراك في موضوع الدراسة المقارنة ضروري لقيام الأساس الذي تبنى عليه ركائز المقارنة في كل أجزاء الموضوع محل الدراسة بين الشريعة الإسلامية والقانون، أو في أجزاء منها بحسب الحاجة. • يجب أن تكون المقارنة جادة وعميقة، وتعتمد على النقد والتحليل، ويتجنب الباحث المقارنات السطحية التي تقف عند حد أوجه التشابه والاختلاف الشكلية، بل لا بد من الغوص في الجوانب الأكثر عمقا للوقوف على أوجه التباين والتوافق الحقيقية، فهذا من شأنه تجنيب الباحثين التكلف في إيجاد أوجه شبه بين أحكام الشريعة الإسلامية والقواعد القانونية، سواء بهدف إثبات سبق الشريعة الإسلامية إلى هذه الأحكام، أو إضفاء الشرعية على القوانين الوضعية في بلادنا. • ضرورة العناية بتطور المصطلحات الفقهية ومراعاة اختلاف مضامين الاصطلاح في الشريعة الإسلامية والقانون، مع جواز الاستفادة من الصياغات القانونية في المقارنة. • أن تقوم الدراسة المقارنة على أساس علمي وموضوعي بعيدا عن الأحكام المسبقة الناتجة عن الجهل بحقائق الأمور سواء من ناحية رجال القانون الذين يتحمسون له، ويرون فيه الحق المطلق وأنه مظهر التقدم والمعاصرة، من غير تدقيق وتقييم للمسائل بشكل موضوعي، وكذلك الأمر بالنسبة لرجال الشريعة الإسلامية الذين يرفضون ويلفظون كل ما يأتي من جهة القانون بحجة أنه وضعي حتى ولو أثبت فوائده العلمية والعملية. • اختيار مصطلح الشريعة الإسلامية طرفا للمقارنة بدلا من الفقه الإسلامي، على اعتبار أنه يجمع التشريع الإسلامي والاجتهاد الفقهي المرتبط به في مقابل التشريع الوضعي والاجتهاد الفقهي

	المرتبط به، تحقيقا شمولية المقارنة وإحاطتها، مع اَلتَّمَكُّن من بيان الأسباب العميقة للاختلافات القائمة بين النظامين. هذا والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل ، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

جامعة أم القرى
UMM AL-QURA UNIVERSITY
قسم الشريعة